اختلالات العمل في المشاريع الصغيرة
ـدراسة ميدانية للمنطقة الصناعيةـ
الجانب الأيسر من مدينة الموصل أنموذجا

م. مرح مؤيد حسن•

تاريخ استلام البحث ٢٠١٣/١٢/٩
تاريخ قبول النشر ٢٠١٤/٣/٢

ملخص البحث

يتناول البحث المشاريع الصغيرة التجارية والصناعية والخدمية الموجودة في مدينة الموصل بالدراسة ويتعرف على واقع عملها، ويبرز الاختلالات الموجودة في هذه التنظيمات أثناء ممارسة العمل فيها، بوصف أن الخلل في العمل اتجاه سلبي في مجال التنمية يجب تلافيه، ضم البحث ثلاث مباحث الأول كان لتوضيح الإطار المنهجي للبحث، والثاني لتوضيح العوامل المؤثرة في عمل المشاريع الصغيرة أما المبحث الثالث فكان للجانب الميداني للبحث.

The disturbances of work in the small projects
A field study to industrial area at left side in city of Mosul

Lect. Marah . M. Hasan

Abstract

the research dealing with the commercial, industrial and services small projects in city of Mosul and identify it real work, Explain the trouble at this locations during time work because trouble of work that will reflected on the process of development negatively, the research included three point, firstly to explain the methodical side, secondly to explain the effective factory at work of small projects and third point focus on the field side of research

مقدمة

تفيد العديد من الدراسات العلمية الحديثة بأن النظريات التقليدية في مجال التنمية لم تتناول مفهوم العمل إلا في نطاق ضيق، إذ كانت تنظر للعمل على انه نشاط اقتصادي الهدف

• مدرس/ مركز دراسات الموصل

منه زيادة إنتاج المجتمع كما وكيفا في سبيل تحقيق الحاجات الاجتماعية والمادية للفرد والمجتمع، أما من وجهة نظر التنمية البشرية فان العمل فضلا عن ما سبق له خصائص وأبعاد إنسانية ومجتمعية تجعله من أهم العمليات الاجتماعية والإنسانية التي تساهم في تطور المجتمع إنتاجيا وفنيا وثقافيا، وبالتالي فأن النظرة إلى العمل قد تغيرت بشكل كبير عن ما كانت عليه في السابق.

وقد أصبح الاعتقاد السائد حاليا لدى الكثير من صانعي القرارات والسياسات بأهمية الدور الذي يؤديه العمل في المشاريع الصغيرة للتنمية في الدول الصناعية والنامية على حد سواء، هذا أدى إلى زيادة أعداد تلك المشاريع الصغيرة في كل أنحاء العالم، ففي العراق تشكل المشاريع الصغيرة ما نسبته ٩٩% من مجموع المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال المدة ١٩٨٨–٢٠٠١ ، وقد بلغ عدد المشاريع الصغيرة في العراق حوالي(١٧٩٢٩) مشروع عام ٢٠٠٣ يعمل فيها نحو(٥٠٢٠٧) عامل [١] وحسب الإحصاء المتوفر.

وتعاني تلك المشاريع الصغيرة من اختلالات في أدائها لعملها نتيجة لعوامل مختلفة داخل المشروع او خارجه تعيق الحصول على العمل بأبهى صورة وبالتالي يعد ذلك معوقا للتنمية، لذا جاءت فكرة البحث ليكشف عن تلك المعوقات والعوامل المؤثرة في حدوثها بغية تلافيها لتحقيق التنمية المنشودة.

ضم البحث (٣) مباحث تناول المبحث الأول الإطار المنهجي للبحث وتناول الثاني العوامل المؤثرة في عمل المشاريع الصغيرة، أما المبحث الثالث فخصص للجانب الميداني، تبعه عرض النتائج ومن ثم المقترحات والتوصيات.

المبحث الأول / الإطار المنهجي للبحث

تحديد مشكلة البحث

يمتاز العمل في القطاع الخاص وبخاصة في المشاريع الصغيرة بمزايا قد تؤدي بنا إلى وصفه محورا ضروريا لغرض تحقيق التنمية، وذلك إذا أحسن استخدام وتوجيه العوامل المؤثرة في إنجاح أي عمل او مشروع، والتي يكون مصدرها إما بيئة العمل نفسه او المحيط الخارجي، أما في حال الفشل في توجيه تلك العوامل او استثمارها بالشكل الصحيح فأن ذلك

سيؤدي حتما إلى حدوث اختلالات في مجال العمل لتلك المشاريع الصغيرة والتي تعد تنظيما اجتماعيا، وهذا بالتالي ينعكس بآثاره السلبية على التنمية.

إن فائدة العمل في المشاريع الصغيرة بالنسبة للتنمية تتمثل بقابلية تلك المشاريع المرنة وقدرتها على التكيف لمواجهة الظروف غير الطبيعية وخاصة في فترة الأزمات وهذا ما تعجز عنه المشاريع الكبيرة، كما آن العديد من المشاريع الصغيرة تعد ضرورة في السوق لتمكين المشاريع الكبيرة من انجاز أعمالها إذ تمدها بما تحتاج إليه من أدوات او مواد وسيطة في الإنتاج، هذا فضلا عن الإبداع و الأفكار الجديدة والابتكارات التي تكون وليدة العمل في المشاريع الصغيرة، كما أن للمشاريع الصغيرة دورا في التخفيف من حدة البطالة في المجتمع لما توفره من فرص عمل، وأخيرا إن انتظام الأفراد في الأعمال او المشاريع الأهلية الخاصة في اطر اجتماعية واقتصادية وثقافية مستقلة عن كيان الدولة يعني دخول المجتمع مرحلة الرشد[٢].

غير إن التغيرات المتسارعة وهي سمة العصر وقد تؤدي إلى حدوث اختلالات في العمل في تلك المشاريع تترك آثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية على العمال والعمل نفسه، منها على سبيل المثال التغيرات التقنية السريعة فبالرغم من أهميتها قد تكون سببا في اختلال العمل، فالآلة تؤدي إلى قتل ملكات الإنسان وتقضي على طاقاته وتدمر قدراته الإبداعية والفكرية واليدوية وقد تؤدي أيضا إلى البطالة فضلا عن اختلالات تتعلق بالتمويل فرغم وجود عدد كبير من المصارف ورغم البرامج التي تديرها المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع، إلا أن التمويل ما زال قاصرا ويقف حجر عثرة أمام نمو المشاريع الصغيرة.

لذا جاء هذا البحث ليتناول ما تتعرض له المشاريع الصغيرة في مجتمعنا الموصلي الصناعية والخدمية والتجارية من اختلالات في عملها والعوامل المؤثرة في ذلك، في منطقة تكثر فيها تلك المشاريع وهي المنطقة الصناعية في الجانب الأيسر من مدينة الموصل.

أهداف البحث

١- التعرف على واقع عمل المشاريع الصغيرة في مدينة الموصل

٢- تشخيص اختلالات العمل في تلك المشاريع وتقديم المقترحات لمعالجتها.

أهمية البحث

يعد البحث إضافة جديدة في حقل علم اجتماع التنمية لأنه يركز على مجال هام فيها وهو العمل ضمن تنظيم اجتماعي مترامي الأطراف إذ يهتم بدراسة العوامل المؤثرة على انجاز العمل من اجل تحسينه وتحريره من العوامل المعوقة حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية المستدامة بأعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية.

كما تتجلى أهمية البحث في زيادة الاهتمام القطري والعالمي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة لكونها أكثر القطاعات قدرة على توفير فرص العمل، وتعمل على تشجيع المنافسة فضلا عن قدرتها على التكيف السريع مع السوق ومتطلباته لأنها تتميز بديناميكية عالية.

نوع البحث ومنهجيته

بعد البحث من البحوث الوصفية التحليلية استخدم فيه منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة فضلا عن المنهج المقارن.

العينة

تم اعتماد الأشخاص أصحاب المشاريع الصغيرة عينة للبحث بوصفهم الفئة الأكثر معرفة بمشاريعهم وبالاختلالات في العمل التي تعترض تلك المشاريع، ولغرض تحديد حجم العينة كان لابد من معرفة حجم مجتمع البحث، إلا أننا لم نستطع الحصول على العدد الفعلي للمشاريع الصغيرة المقامة في المنطقة الصناعية رغم الزيارات المتكررة لدائرة بيئة نينوى المسؤولة عن تسجيل تلك المشاريع ومنح موافقات الإنشاء، إذ امتنعت تلك المديرية عن الإدلاء بأي معلومة بحجة ضرورة اخذ الموافقات المسبقة من الوزارة، لذا استندت الباحثة إلى المخبرين من المنطقة الصناعية نفسها في تقدير تقريبي لأعداد المشاريع التجارية والصناعية والخدمية، وقد تم اعتماد ٢٥ مشروعا خدميا بوصفها الأوسع انتشارا و٢٠ مشروعا تجاريا و١٥ مشروعا صناعيا كعينة للبحث أي (٦٠) مشروع صغير بالإجمال.

أدوات البحث

كان الاستبيان إحدى أدوات البحث والذي وجه إلى أصحاب المشاريع للإجابة عليه وقد تم وضع الأسئلة التي عرضت على مجموعة من الخبراء *الذين ابدوا آرائهم وتصحيحاتهم لبعض فقراته، بعد ذلك تم توزيع الاستبيان على العينة بصورته النهائية، هذا فضلا عن

الاستعانة بالمقابلات التي أجريت مع عدد من أصحاب المشاريع الصغيرة للاطلاع على الواقع الفعلي في عملهم، كما استعان البحث بالمخبرين الذين يعملون في الميدان للحصول على بعض المعلومات، ولا ننسى الاستعانة بالأدبيات التي كتبت حول الموضوع.

مجالات البحث

المجال المكاني/ المشاريع الصغيرة في المنطقة الصناعية/ الجانب الأيسر من مدينة الموصل.

المجال البشري/ مالكي و أصحاب المشاريع الصغيرة

المجال الزماني/ الفترة المحصورة بين ٢٠١٣/٩/١- ٢٠١٣/١٢/١

الأساليب الإحصائية

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times ١٠٠$$

$$\text{الوزن الرياضي} = \frac{\text{ك}_أ \times ٣ + \text{ك}_ن \times ٢ + \text{ك}_ل \times ١}{\text{ن} \times ٣} \times ١٠٠$$

ك د / تكرار فقرة دائماً ك أ / تكرار فقرة أحيانا ك ل / تكرار فقرة لم أتعرض

ن / حجم العينة

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

الاختلال disorders

هو مظاهر غير طبيعية تعمل على إحداث الضعف والوهن في التنظيم الاجتماعي تحرفه عن القيام بدوره وواجباته على الوجه الصحيح [٣] ، والتنظيم الاجتماعي الذي سيتم الكشف عن المظاهر غير الطبيعية فيه هو المشاريع الصغيرة في مدينة الموصل.

العمل labor

يعرف بأنه الجهد الإنساني المبذول في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات من اجل تحقيق هدف اقتصادي والذي يستلم مقابله ثمن او تعويض [٤].وقد يكون العمل تطوعي ليس من وراءه هدف اقتصادي ولكنه يحقق أهدافا اجتماعية، إلا أن المقصود من العمل في بحثنا هو العمل في المشاريع الصغيرة التي تحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية معا.

المشاريع الصغيرة small projects

تعرف بأنها مجموعة من الأنشطة الاستثمارية المرتبطة والتي تنفذ بطريقة منظمة ولها نقطة بداية واضحة ولها دورة حياة محددة لتحقيق بعض النتائج التي ترضي صاحب العمل وقد يكون المشروع تجاريا او خدميا او اجتماعيا[٥]، والمشاريع الصغيرة بشكل عام هي تلك المشاريع التي تستخدم عددا قليلا من العاملين وتدار من قبل المالكين وتخدم السوق المحلية [٦].

وهناك أيضا ما يُعرف بالمشاريع المتوسطة والمشاريع الكبيرة، ويتم تصنيف هذه المشاريع حسب معايير متعددة كمعيار عدد العمال(وهو الأكثر شيوعا) او معيار رأس المال او معيار الإنتاج او معيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة، وتختلف الدول فيما بينها في تصنيف المشاريع. فمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي يريان أن عدد العاملين في المشاريع الصغيرة يتراوح ما بين(١٠–٥٠) عامل،[٧] في حين صنفت الأردن المشاريع الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها ما بين(٥–٢٤) شخص[٨]، أما في العراق فهي تلك التي تستخدم اقل من عشرة أشخاص، ويعزى هذا التباين إلى تباين إمكانات وقدرات الدول وظروفها الاقتصادية، فالمشاريع التي تعد صغيرة او متوسطة الحجم في الدول الصناعية تعد كبيرة في الدول النامية[٩]، إلا أن الجميع يتفق على أن المشاريع الصغيرة عادة ما تكون ضمن إطار القطاع الخاص بعكس المشاريع الكبيرة فهي من حصة حكومات الدول.

أما تعريفنا الإجرائي للمشاريع الصغيرة هي مجموعة منوعة من التنظيمات الاجتماعية يتم فيها مزاولة الإعمال الصناعية او الخدمية او التجارية او يمتلكها أصحابها ويشّغلون عمالة فيها بحدود ١٠ أشخاص او اقل لينتجوا سلعة او يقدموا خدمة في ورشة او مصنع او محل وبالتالي تعود بالنفع عليهم وعلى الآخرين.

المنطقة الصناعية industrial area

تتعدد استعمالات الأرض في المدينة لتشتمل على عدة مناطق سكنية وصناعية وتجارية وترفيهية و دينية [١٠]، و تعرف المنطقة الصناعية بأنها منطقة معينة من الأرض تقع ضمن النسيج الحضري مخصصة للصناعة تم تقسيمها او تخطيطها بشكل مناسب وفق خطة

شاملة تحقق التكامل في الهيكل الحضري وظيفيا وجماليا وتقدم كافة التسهيلات والخدمات التي تتطلبها المنطقة من اجل خلق بيئة صناعية مناسبة [١١]، وقد يطلق عليها أيضا المدينة الصناعية .والمنطقة الصناعية في مدينة الموصل تضم أيضا المشاريع التجارية المختلفة من محلات وكذلك معارض بيع السيارات ومشاريع خدمية كالورش والمطاعم وغيرها فضلا عن المعامل والورش الصناعية، لذا فأن تعريفنا الإجرائي للمنطقة الصناعية:-

هي مساحة من الأرض خصصتها الدولة لممارسة الأعمال ضمن مشاريع، وتضم في الأغلب المشاريع الصغيرة الصناعية (المعامل و ورش) ومشاريع خدمية كالورش والمطاعم و مشاريع تجارية (معارض و محلات متنوعة).

المبحث الثاني / العوامل المؤثرة في عمل المشاريع الصغيرة

إن نجاح او فشل العمل في أي مشروع تنموي صغير او كبير يعتمد أساسا على مجموعة من العوامل المترابطة فيما بينها، إذ قد تعد هذه العوامل صمام الأمان الذي يدفع بالمشروع إلى الأمام ويحقق أهدافه التنموية المنشودة بالنسبة للفرد والمجتمع إذا استخدمت بصورة صحيحة، وفي حال عدم التمكن من التعامل مع تلك العوامل بموضوعية وحكمة فأن هذا بالطبع سيعود بالضرر على تلك المشاريع ويخل بنظامها ويفقدها قدرتها على أداء عملها كما هو مخطط له،ا كما يؤدي إلى عدم الرضا عن العمل وقلة الإنتاج والشعور بالاغتراب وهذا ما نسميه باختلال العمل على سبيل المثال وجود نقص واضح في قواعد البيانات الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية لكثير من الدول، اذ ان ما توفر تحتكره الجهات الحكومية بدافع عدم اجازة نشرها[١٢]. وفيما يلي إيضاح لأهم العوامل المؤثرة في عمل أي مشروع وتوجهاته الايجابية والسلبية.

١-اليد العاملة/ من بين العوامل المؤثرة على عمل المشاريع الصغيرة هو العمالة من حيث أعدادها ونوعها والخبرة التي تمتلكها والخلفية الثقافية والفروق الاجتماعية فيما بينها والعلاقات الإنسانية التي تتعامل بها.

فمن حيث عدد العمال لابد من توفر عدد كاف من اليد العاملة يتناسب مع حجم العمل، هذا العدد يُحدد من قبل صاحب المشروع، إلا أن هناك اختلالا في هذا المجال يتمثل بغياب العمال، فالغياب ظاهرة مرضية تعاني منها المشاريع او أي عمل يستخدم عددا من الأفراد،

فهو قصور من جانب العمال في الحضور للعمل في الوقت الذي يجب أن يكونوا فيه مما يخلق مشكلة إذ يُعرقل الإنتاج ويفقد التناسق(١٣)، وقد يحدث العكس أي زيادة في أعداد العاملين عن الحاجة الفعلية مما يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة البطالة المقنعة إذ تذهب كثير من القابليات والإمكانات سدى دون استثمار حقيقي لها، وهذا معوق تنموي واختلال في مجال العمل، ويمكن رؤية هذه الحقيقة في الدول التي تكثر فيها العمالة الوافدة مثل دول الخليج(١٤).

إن العمل في المشاريع الصغيرة لا يقتصر بالضرورة على العمل الصناعي فقد يكون مشروع زراعي او خدمي او مشروع تجاري او صحي إلى آخره، وان العمل في أي مجال مهني يحتاج إلى توفر عمالة من (٣) فئات هي فئة المتخصصين وهي تحتاج إلى تأهيل وإعداد على مستوى عال في الجامعات كالمهندسين، وفئة الفنيين التقنيين ويتم إعدادهم في المعاهد والمدارس المهنية مثل مساعدو المهندسين ومراقبوا العمل، وفئة العمال ويتم إعدادهم ضمن برامج خاصة للتعليم والتدريب المهني بعد التعليم الإلزامي مثل العامل الماهر وشبه الماهر(١٥).

و من اختلالات العمل في المشاريع الصغيرة والمؤثرة في التنمية هو عدم تلاؤم المخرجات التعليمية مع الحاجة في سوق العمل فلا يوجد اهتمام من الدولة في توفير الكوادر الفنية الوسيطة التي تخدم القطاع الخدمي والتجاري والصناعي، على سبيل المثال عدم تقديم الحوافز والدعم للمدارس المهنية لتخريج كوادر فنية مؤهلة، فضلا عن انه بعد التطور الحاصل في المجال التكنولوجي يجب الاهتمام بالتدريب المهني والفني وخاصة في المجال الصناعي الذي يعتمد على استخدام التقنية الحديثة كاستخدام الحاسوب في طرق الإنتاج الحديث(١٦).

إن اختيار العمالة الصالحة للعمل على أساس الاستعدادات والقدرات ليس كافيا فهي تحتاج إلى التدريب والتوجيه، فللتدريب فوائده المتعددة ليس فقط زيادة الكفاءة الإنتاجية فهو يقضي او يحد من حدوث بعض المشكلات مثل كثرة إصابات العمل وكثرة التلف وسوء الاستخدام ويقلل من النفقات، وعن طريق التدريب يتم تعلم الطرق السليمة للعمل والاطلاع على احدث ما وصل إليه العلم وهو مطلب تنموي(١٧).

أما العلاقات الإنسانية بين العاملين في أي مشروع فان لها تأثيرها المباشر على نجاح او اختلال العمل، ونعني بالعلاقات الإنسانية كافة الروابط والصلات التي تقوم بين إدارة المشروع والعاملين فيه وبين العاملين مع بعضهم وبينهم وبين العمل نفسه[١٨]، فنمو المشروع وازدهاره يعتمد على نشاط العاملين فيه ومدى شعورهم بالترابط والانتماء، وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات مدى أهمية العلاقات الإنسانية، فالجماعات غير الرسمية التي تكون علاقات فيما بينها تمارس تأثيرا واسعا على سلوك وإنتاجية العمال فقد تلجأ هذه الجماعة إلى تقييد العمل من اجل المحافظة على وحدة الجماعة وتماسكها،فالعمل نشاط جماعي وان الحاجة إلى التقدير والأمن والشعور بالانتماء له أهمية كبيرة في إشباع الحاجات وتحقيق الرضا عن العمل[١٩]ونجاحه.

وفي هذا الاتجاه يدخل التصادم الثقافي بين العاملين في المشاريع معيقا لعمل وتنمية تلك المشاريع فقد تتباين الخلفيات الطبقية او الدينية او المذهبية او القومية بين العاملين مما يؤدي إلى تكوين جماعات فرعية داخل المشروع تنعزل اجتماعيا عن الجماعة الأخرى على الرغم من قيامها بعمل واحد مما يؤدي إلى الخلل في العمل.

ويأتي عمر العامل أيضا عاملا مهما من لعوامل المؤثرة في عمل المشاريع الصغيرة إذ يعد عمل العامل الصغير السن خللا واضحا سوف نقوم بإيضاحه مفصلا في فقرة الرقابة والتشريعات.

٢ـ التقنية الحديثة

تعد التقنية الحديثة روح التغير الاجتماعي المرتقب لكل مجتمع، وحسب تقرير اليونسكو **تعد التقنية ثقافة. فاستعمال آلة معينة والقدرة على صيانتها والتحكم في إنتاجها بحيث يخضع للمواصفات التي صممت الآلة بها هي كلها أمور لا تقتضي فقط مستوى محدد من التعليم والمعرفة في فروع التخصص بل تتطلب أيضا قبل ذلك أن يحمل المرء المتعامل مع الآلة مجموعة من الأفكار والقيم التي تنتمي إلى المناخ الفكري والثقافي المحيط بتلك الآلة أصلا[٢٠] ، لذا وحتى يؤدي عامل التقنية مهامه في العمل بنجاح وخاصة في مجتمعنا الذي يستورد التقنية من الدول المصنعة لها يجب مراعاة انتقاء التقنية المناسبة لبيئتنا والمتجاوبة مع أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية وتطوير تلك التقنية بما يناسبنا بعيد عن التقليد الأعمى[٢١]،**

بخاصة أن مجتمعنا العراقي ونتيجة لما مر به من ظروف حصار وحروب قد تأخر تقنيا وأصبحت آلات المعامل والورش قديمة حتى أن ما نسبته ٨٠% من المنشئات الصناعية قد توقفت عن العمل حتى عام ٢٠٠٣، اذ وجد الشارع العراقي نفسه أمام تدفق هائل من السلع الواردة من الخارج والتي تتمتع بميزات تنافسية أفضل من السلع المحلية وتباع بفارق سعري كبير، الأمر الذي أدى إلى تهميش الصناعات المحلية لاسيما أن المنتج المستورد مدعوم من قبل الدولة المصدرة له، وهذا بالطبع أحدث خللا في عمل تلك المشاريع[٢٢]، هذا فضلا عن الصعوبات المصاحبة لاستيراد التقنية الحديثة والأجهزة او استيراد المواد الأولية الداخلة في الصناعة او الخدمة المقدمة للفرد من فرض ضرائب ورسوم كمركية إلى مشكلات النقل وارتفاع التكاليف إلى آخره مما يؤدي بأصحاب المشاريع إلى اللجوء إلى الآلات المستهلكة وإعادة صيانتها واستخدامها او تدوير وإعادة تصنيع بعض المواد الأولية مما يؤثر على الجودة بالطبع وهذا خلل في العمل أيضا ومعوق للتطور.

٣ـ الاستقرار الأمني والسياسي

يعد الاستقرار الأمني والسياسي لأي بلد من الركائز المهمة في تطور المجتمعات ونجاح مشاريعها الاستثمارية ، وحدوث أي اضطراب في احد الجوانب السياسية او الأمنية للبلد تؤدي إلى حدوث خلل في أداء تلك المشاريع، ففي فلسطين على سبيل المثال أكدت دراسة أن ما نسبته ١٠٠% من المستثمرين يجمعون على أن التبعية الكبيرة لإسرائيل والإغلاق المتكررة للمعابر هي من أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار[٢٣]. وفي العراق الذي شهد تقلبات سياسية كثيرة وضعف امني ترك بآثاره السلبية على كل مفاصل الحياة ومنها المشاريع الصغيرة، فهناك الانسدادات العديدة للطرق وكثرة السيطرات التي تؤخر وتعيق الوصول إلى العمل في الوقت المناسب كما تعيق وتعرقل الحصول على السلعة والخدمة التي تنتجها تلك المشاريع، وكذلك الحال بالنسبة للحصول على المواد الأولية، هذا فضلا عن ما يتعرض له أصحاب المشاريع من عمليات الابتزاز من جماعات إرهابية وكثرة عمليات النصب والاحتيال، آن تلك الأمور بمجموعها تشكل خللا وظيفيا في عمل المشاريع الصغيرة.

٤ـ طرق المواصلات والبنية التحتية

بما أن معظم المشاريع الصغيرة تتركز في المنطقة الصناعية، لذا لابد أن تقوم الدولة بتوفير خدمات البنية التحتية لكي تستطيع تلك المشاريع أداء عملها بنجاح وتقليل التكاليف على صاحب المشروع، ومن بين تلك الخدمات الإمدادات الكهربائية عالية الطاقة وخاصة للمعامل وإمدادات المياه كبيرة الحجم وخطوط غاز كبيرة السعة وخدمات رفع النفايات[٢٤]، إن عدم توفير خدمات البنية التحتية للمنطقة الصناعية يشكل عائق وخلل للعمل وتؤثر على كلفة الخدمة والمنتج فعدم توفر الكهرباء الوطني المستمر على سبيل المثال يؤدي إلى الاستعانة بالمولدات الكهربائية مما يرفع من الكلفة المالية للمشروع.

أما بخصوص طرق المواصلات ووسائل النقل، وبما أن المناطق الصناعية تقع ضمن مساحة من الأرض بعيدة عن المناطق السكنية، فلا بد من توفير طرق مواصلات جيدة مؤدية إليها إذ أن للنقل أهميته للمشاريع لنقل الأفراد او السلع التي يجب أن تنقل بأقل تكلفة وبأسرع وقت ومن دون أن تتعرض للتلف، لذا قد يلجا أصحاب المشاريع إلى النقل الخاص او النقل العام، ومن وسائل النقل المعتمدة الشاحنات والنقل الجوي وهي الأكثر تكلفة، والموانئ والسكك الحديدية وهي اقل تكلفة[٢٥].

٥ـ الرقابة والتشريعات

تؤثر السياسة العامة للدولة على عمل المشروعات الصغيرة ويظهر تأثيرها بأسلوبين الأول الدعم والمساعدات الحكومية لتشجيع المشاريع الصغيرة، والثاني القوانين والأنظمة للرقابة على عمل تلك المشاريع، ويشارك في هذا الدور الرقابي كل من وزارة البيئة ووزارة الصحة و وزارة العمل والهيئات الشعبية المسؤولة عن البيئة والبلدية[٢٦].

ويمثل الجهاز الرقابي العمود الفقري لإدارة العمل إذ منحه المشرع حق دخول المشروع بحرية تامة والحصول على المعلومات واستجواب العمال وأصحاب العمل مجتمعين او منفردين والاطلاع على كل ما أوجبه قانون العمل، وترك له حرية إبداء النصح والمشورة او تحرير العقوبات، لقد اهتمت الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية بهذا الجهاز وركزت عليه منظمة العمل الدولية، ومن مهامه أيضا مراقبة ظروف الوقاية والسلامة ومراقبة السجلات والعلامات والاتصال بالنقابات، كما له جانب وقائي هو العمل على الوقاية

من حوادث العمل والأمراض المهنية وحل النزاعات بين العمال [٢٧]، وتعمل الأجهزة الرقابية على مراقبة المخلفات السائلة والصلبة للمشاريع مثال ذلك عدم السماح بتصريف أي مادة قابلة للاشتعال وعدم السماح بتصريف الزيوت والشحوم غير القابلة للذوبان في الماء إذ يجب أن تعالج معالجة خاصة قبل طرحها في أنابيب الصرف الصحي، ومن الأعمال الرقابية أيضا التأكد من مطابقة المنتج للمواصفات القياسية[٢٨]، إذ تزايد أعداد المصانع غير المرخصة والتي تنتج بدون مواصفات وسيطرة نوعية بسبب انحسار دور الدولة الذي أدى إلى الإضرار بسمعة المنتج العراقي وبالتالي أدى إلى عزوف الناس عن البضائع المحلية، وهذا اختلال في عمل المشاريع وبالتالي خلل تنموي.

وفي اتجاه آخر يعد الاهتمام بالأطفال وإعدادهم لتحمل أعباء الحياة من أساسيات ومتطلبات التنمية وأكد ميثاق حقوق الطفل العربي على حق الطفل في رعاية الدولة وحمايتها له من الاستغلال والإهمال الجسماني والروحي، وان تنظم عمالته بحيث لا تبدأ إلا في سن مناسبة بحيث لا يتولى عملا او حرفة يضر بصحته او يعرضه للمخاطر او تعرقل تعليمه او تحجب نموه العقلي والبدني[٢٩]. ومن مخاطر نزول الأطفال إلى العمل تسرب كثير من الأطفال عن الدراسة وتركهم لها واللجوء إلى العمل إضافة إلى استغلال نسبة كبيرة منهم ووجود انعكاسات نفسية على الطفل عندما يجد أقرانه في المدارس وتحت رعاية اسر تحميهم ويجد نفسه في الشارع يعمل، وفي العراق حدد قانون العمل رقم٦١ لسنة١٩٨٧سن العمل للأطفال ب١٥ عاما وشرع فصلا كاملا لعمالة الأطفال حدد فيه أوقات عملهم واستراحتهم ويمنع امتهان حقوقهم، واليوم في العراق ما يقارب من مليون وثلاثمائة ألف طفل يعمل في أعمال مختلفة في الورش والمعامل وهذا خلل آخر في العمل[٣٠]، لذا تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتشكيل فرق للرقابة والتفتيش وتقوم بزيارات ميدانية الى المشاريع وورش العمل للتحري عن أي مخالفات في قانون العمل[٣١].

٦ـطرق دعم المشاريع

ويعد من أهم العوامل الداخلة في نجاح او فشل العمل في المشاريع الصغيرة ، إن دعم المشاريع الصغيرة غالبا ما تقع على عاتق الدولة، ومن ضمن المساعدات التي تقدمها منح

مساحات معينة من الأراضي لإقامة المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية عليها او قد تأخذ شكل إعفاء ضريبي لعدة سنوات او تتعاقد الحكومة مع بعض المشاريع لإنتاج السلع والخدمات(٣٢)، واخبرا تأخذ تلك المساعدات طريق تقديم القروض والمنح.

قد يواجه أصحاب المشاريع الصغيرة عدة مشكلات منها الرسوم الكمركية على المواد مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، فضلا عن ارتفاع تكاليف الإنشاء والتشغيل والتخزين والتوزيع والصيانة فيدفعهم هذا إلى طلب الدعم المالي من الدولة إذ أن الأموال الشخصية في الغالب تكون غير كافية، وتكون مساهمة الدولة في تمويل المشالريع عن طريق مؤسسات تمويلية مملوكة كليا او جزئيا للدولة، ويمكن أن تصنف إلى مؤسسات متخصصة بالتمويل، البنوك التجارية، مؤسسات أخرى مثل التأمين والضمان الاجتماعي(٣٣)، ويكون التمويل قصير او متوسط او طويل الأمد.

إن التمويل عامل هام في نجاح العمل في المشاريع الصغيرة والقضاء على الخلل الناتج من عدم الكفاية المالية كما أنها مطلب تنموي، إذ تعمل المؤسسات التمويلية على حشد وتجميع المدخرات ثم توجيهها إلى الاستثمار في المشاريع المختلفة، كما أن التمويل يساهم في القضاء على البطالة إذ تعمل على خلق مشاريع جديدة أي فرص عمل جديدة، إذ أن معظم الداخلين على عالم العمل الحر لا يملكون المال الكافي لتمويل مشاريعهم (٣٤)، وقد أكدت دراسات أن توفر رأس المال من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج.

وفي العراق تأسست الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠٠٩، تهدف إلى تحويل المنح التي تحصل عليها إلى رأس مال للإقراض يقدم إلى المصارف المساهمة التي يوجد فيها وحدات الإقراض للمشاريع الصغيرة او المتوسطة، إذ هناك ما يقارب مئة الف مشروع صغير ومتوسط في العراق، ولكن بفائدة تبلغ ١٠% ويتراوح المبلغ من ثلاثمائة الف دينار عراقي الى ستة ملايين (٣٥).

المبحث الثالث/ الجانب الميداني للبحث

موقع ونوع المشاريع الصغيرة في مدينة الموصل

عند اختيار الموقع لإقامة أي مشروع صغير أم متوسط أم كبير يجب النظر إلى جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية منها بعد المشروع عن السوق والمواد الأولية

والأيدي العاملة وخدمات النقل وطبيعة المناخ إلى آخره، وغالبا ما تتجمع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية في مكان محدد داخل المدينة تحدده بلدية المدينة ودائرة التخطيط العمراني فيها، وذلك لكونها مشاريع خفيفة تلبي الحاجات الاستهلاكية للسكان وترتبط مع السوق مباشرة وبالتالي فأنها تتداخل مع الاستعمالات الأخرى التجارية والخدمية في بعض الأحيان، على عكس الصناعات الثقيلة التي يكون موقعها خارج المدينة[٣٦].

إن الفائدة من تجميع المشاريع في مكان واحد هو لتوفير البنى التحتية التي تحتاجها تلك المشاريع كما يساعد ذلك على إنشاء مصانع وورش بمواصفات جيدة، كما إن تجمعها يسهل من توفير الحماية لها من قبل أجهزة الشرطة والأمن، كما أن تجمعها يحفز أصحاب رؤوس الأموال على العمل بمبدأ المناولة او العقد بالباطن وهو اشتراك عدة مشاريع او ورش في إنتاج منتج معين، هذا فضلا عن بعدها عن المناطق السكنية.

وفي مدينة الموصل منطقتان صناعيتان احداهما في الجانب الأيمن من المدينة والأخرى في الجانب الأيسر(عينة البحث) وهذه تكون محصورة من نهاية شارع باب شمس حتى بداية شارع الكرامة من جهة ومن نهاية حي الميثاق إلى بداية منطقة كوكجلي من جهة أخرى.

تضم المنطقة الصناعية للجانب الأيسر من المدينة عددا من المشاريع الصغيرة الصناعية والتجارية والخدمية، فالمشاريع الصناعية تتمثل بالمعامل وتضم معامل أنتاج الاجباس والعصائر والسكاكر والملح ومعامل التعبئة والتعليب لبعض المواد الغذائية ومعامل إنتاج الثلج والمياه المعدنية ومعامل المناديل الورقية، أما المشاريع الخدمية فتضم ورش تصليح السيارات بمختلف تخصصاتها من تصليح محركات السيارات إلى حدادي السيارات إلى كهربائية السيارات وورش تصليح تبريد السيارات وورش صبغ السيارات هذا إلى جانب ورش عمل الأبواب والشبابيك وكراجات غسل وتشحيم السيارات ومحلات تبديل زيوت السيارات فضلا عن وجود المقاهي والمطاعم،أما المشاريع التجارية فتتمثل بمحلات بيع المواد الاحتياطية و معارض بيع وشراء السيارات.

عرض الاستمارة الاستبيانية و تحليلها

جدول (١) البيانات العامة

نوع المشروع	تجاري	صناعي	خدمي	المجموع
العدد	٢٠	١٥	٢٥	٦٠
%	٣٣،٤	٢٥	٤١،٦	١٠٠

مدة إقامة المشروع بالسنوات	١-٣	٤-٦	٧-٩	١٠ فأكثر	المجموع
العدد	١١	٩	١٨	٢٢	٦٠
%	١٨،٣	١٥	٣٠	٣٦،٧	١٠٠

التحصيل الدراسي لصاحب المشروع	دراسات عليا	كلية او معهد	ثانوية	ابتدائية	أمي	المجموع
العدد	٢	١٠	١٩	٢٧	٢	٦٠
%	٣،٣	١٦،٧	٣١،٧	٤٥	٣،٣	١٠٠

ملكية المشروع	لشخص واحد	مجموعة شركاء	المجموع
العدد	١٧	٤٣	٦٠
%	٢٨،٣	٧١،٧	١٠٠

بالنسبة لما يتعلق بعدد المشاريع التجارية والخدمية والصناعية فقد سبق أن أوضحنا عند حديثنا عن العينة كيفية احتسابها، إذ كانت المشاريع الخدمية بما تمثله من ورش تصليح لأغراض متعددة فضلا عن المطاعم والمقاهي هي الأكثر انتشارا مقارنة بالمشاريع الأخرى، تلتها المشاريع التجارية بما تمثله من محلات بيع الأدوات الاحتياطية ومعارض السيارات وما شابه، وكانت حصة المشاريع الصناعية هي الأقل وهذا يعكس ضعف الجانب الصناعي بالرغم

من كون المشاريع صغيرة وقد يعود سبب ذلك إلى حاجة تلك المشاريع الى الإمكانات المادية العالية او الخبرة المتخصصة في العمل مقارنة بالمشاريع التجارية والخدمية الموجودة.

كما يمكن ملاحظة أن اغلب تلك المشاريع قد مضى على تأسيسها سنوات عديدة، فالنسبة الأكبر قد مضى على تأسيسها أكثر من ١٠ سنوات، والنسبة التي تلتها كانت للمشاريع التي مضى على تأسيسها (٧–٩) سنوات أي بعد الاحتلال وانهيار بعض المؤسسات الرسمية مما أدى إلى اتجاه البعض للأعمال الحرة.

وعند النظر إلى التحصيل الدراسي لأصحاب تلك المشاريع نلحظ انخفاض التحصيل العلمي عند الأغلبية، وهذا يرجع إلى أن معظم هؤلاء قد بدأوا حياتهم المهنية وهم صغار السن ثم أكملوا مشوارهم المهني بفتح مشاريع خاصة بهم بعد أن كانوا يعملون عند الغير، أما النسبة الأقل كانت لمن يحمل شهادة جامعية او معهد او من أصحاب الشهادات العليا التي اضطرتهم ظروف الحياة وكسب الرزق وعدم توفر فرص العمل الحكومية إلى الالتجاء لإقامة مشاريع صغيرة لهم.

وبالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ أن معظم أصحاب تلك المشاريع لم تكن لهم القدرة المالية او الخبرة الكافية على فتح تلك المشاريع لوحدهم بل استعانوا بآخرين شاركوهم بالمال والخبرة والعمل لفتح تلك المشاريع.

بعد هذا العرض الإجمالي عن المشاريع الصغيرة وأصحابها في المنطقة الصناعية /الجانب الأيسر لابد من الدخول إلى تفاصيل عمل تلك المشاريع و الاختلالات التي تعاني منها من زوايا متعددة، وفيما يلي تفصيل بذلك:–

أولاـ فيما يتعلق بأختلالات اليد العاملة والخبرة في ميدان العمل

جدول (٢) التحصيل الدراسي للعاملين في المشاريع

نوع المشروع / التحصيل الدراسي	تجاري		صناعي		خدمي	
	ك	ت.م	ك	ت.م	ك	تا.م
معهد او جامعة	٨	٢	١	٥	٢	٥
مدارس مهنية	٢	٥	٢	٤	٦	٤

متوسطة او إعدادية	٩	١	٥	٣	٨	٣
ابتدائية	٥	٣	١٣	١	١٩	١
من دون شهادة	٣	٤	١٠	٢	١٧	٢

في أي مشروع صغير او كبير نحتاج إلى أشخاص يملكون الخبرة والمعرفة العلمية لتشغيل تلك المشاريع، وقد تتكون الخبرة أما عن طريق الممارسة او عن طريق المعلومات العلمية التي يحصل عليها الشخص من دراسته، وعدم توفر عاملين يمتلكون قدرا كافيا من التعليم يعد خللا في اليد العاملة قد يؤثر على عمل بعض المشاريع وبالتالي يشكل خللا تنمويا، ومن ملاحظة الجدول السابق يتبين انخفاض المستويات التعليمية وخاصة للعاملين في المشاريع الصناعية والخدمية، إذ احتلوا المواقع المتقدمة من التسلسل المرتبي في حين احتل التعليم الجامعي المرتبة الأخيرة، كما نلاحظ تحسنا نسبيا في المستوى التعليمي للعاملين في المشاريع التجارية مقارنة بالمشاريع الخدمية والصناعية.

جدول (٣) الحاجة إلى اليد العاملة المتخصصة في العمل

نوع المشروع / وجود متخصصين	تجاري		صناعي		خدمي	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٤	٢٠	٢	١٣،٤	٧	٢٨
لا	١٦	٨٠	١٣	٨٦،٦	١٨	٧٢
المجموع	٢٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٥	١٠٠

مثلما تعد الحاجة إلى مستوى تعليمي جيد مطلبا تنمويا وانخفاضه يعد خللا في عمل المشاريع ،فأن الحاجة إلى متخصصين في العمل من أصحاب المشاريع او العاملين فيها مطلبا آخر، فالمدارس المهنية على سبيل المثال ترفد المجتمع بأشخاص متخصصين في العمل التجاري والصناعي وأعمال الميكانيك والكهرباء وما شابه يمكن الاستفادة من تخصصاتهم وإمكاناتهم العلمية والعملية في المشاريع على اختلاف أنواعها، ولغرض التعرف إن كانت مشاريعنا تمتلك تلك اليد العاملة المتخصصة أم لا قمنا بسؤال المبحوثين عن توفر تلك التخصصات في مشاريعهم وكانت الإجابة بأن الأنواع الثلاثة من المشاريع النسبة الأكبر من

العاملين فيها من غير ذوي الاختصاص وهذا يؤثر سلبا على الإنتاج ونوعية الخدمة المقدمة، فعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب يعد خللا في ميدان العمل.

جدول (٤)

كفاية اليد العاملة في المشاريع

نوع المشروع / كفاية اليد العاملة	تجاري		صناعي		خدمي	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٢٠	١٠٠	٩	٦٠	١٨	٧٢
لا	–	–	٦	٤٠	٧	٢٨
المجموع	٢٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٥	١٠٠

أسباب عدم كفاية اليد العاملة	ك	تسلسل مرتبي
كثرة التغيب عن العمل	٨	٢
قلة العاملين بسبب الانتظام بالدراسة	١٢	١
المطالبة بأجور مرتفعة	٥	٣
نوع العمل متعب ومرهق	٣	٥
طول ساعات العمل	٤	٤

إن وجود الأيدي العاملة الكافية في أي مشروع خدمي أم صناعي أم تجاري يساعد على السرعة في إنتاج العمل او تأدية الخدمة وعدم توفر العاملين لأي سبب كان قد يؤدي إلى عرقلة العمل او توقفه خاصة إذا كان العامل من أصحاب الخبرة والدراية في العمل، وفي عينتنا لم نلاحظ ظهور مشكلة نقص الأيدي العاملة نهائيا في المشاريع التجارية ربما يرجع ذلك إلى سهولة العمل فيها، ونجده بنسبة بسيطة في الأعمال الخدمية وترتفع هذه النسبة أكثر في المشاريع الصناعية التي تحتاج إلى أعداد اكبر من العاملين ، وعند سؤال ال ١٣ مبحوث الذين أجابوا بوجود النقص لديهم عن سبب النقص في توفر الأيدي العاملة كان السبب الأول هو انتظام العاملين في الدراسة وهذا ما يحدث للعاملين الذين يعملون في فترة العطلة الصيفية ويكون هناك اعتماد عليهم في العمل وعند حلول الموسم الدراسي الجديد يتركون العمل

ويلتحقون بالدراسة وهذا نجده واضحا في المشاريع الصناعية، وكان السبب الثاني هو كثـــرة التغيب لأسباب تتعلق بالعامل نفسه او لأسباب خارجة عن إرادته مثل غلق الطريق وما شـــابه تليها الأسباب الأخرى التي يمكن متابعتها من الجدول السابق.

جدول (٥) العلاقات بين العاملين

نوع المشروع / العلاقات بين العاملين	تجاري		صناعي		خدمي	
	ك	%	ك	%	ك	%
تعاونية	١١	٥٥	٤	٢٦،٧	٥	٢٠
تنافسية	٧	٣٥	٩	٦٠	١٤	٥٦
عدائية	٢	١٠	٢	١٣،٣	٦	٢٤
المجموع	٢٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٥	١٠٠

إن نوع العلاقات التي تربط العاملين مع بعضهم البعض ذات اثر كبير على سير العمل داخل أي مشروع، فان صلحت تلك العلاقات وكانت مبنية على الاحترام المتبادل والتعاون فـــي العمل أدى ذلك إلى حسن سير العمل ، أما إذا حدث العكس وكانت العلاقات عدائيـــة و تحـــدث فيها المشاحنات والتكتلات بين العاملين لاختلافات مذهبية او لاختلافات في مستوى التعلـــيم او في المهارة إلى آخره فانه بالطبع يعد خللا ينعكس بآثاره على عمل تلك المشاريع، غيـــر أن العلاقات التنافسية في مجال العمل وليست العدائية لا تخلو من بعض الايجابيات في العمـــل، إذ إنها تحفز العامل على تحسين العمل الذي يقدمه كما ونوعا من اجل إرضاء صاحب العمـــل او لزيادة الأجر، وهذا ما نلاحظه فعلا في اغلب العلاقات بين العاملين في المـــشاريع الـــصناعية والخدمية إذ تكثر فيها المنافسة لوجود عدد من اليد العاملة مقارنة بالمشاريع التجارية التـــي ترتفع فيها نسبة العلاقات التعاونية لقلة الأعداد العاملة في كل مشروع، وهذه النتائج ايجابيـــة فيما يتعلق بالعلاقات بين العاملين في المشاريع فنسبة العلاقات العدائية منخفضة قياسا بالنسب الأخرى.

جدول (٦) العمل على تطوير الخبرة

نوع المشروع / تطوير الخبرة في العمل	تجاري		صناعي		خدمي	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٠	٥٠	١٢	٨٠	١٦	٦٤
لا	١٠	٥٠	٣	٢٠	٩	٣٦
المجموع	٢٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٥	١٠٠

طرق تطوير الخبرة	ك	تسلسل مرتبي
الاطلاع على احدث ما توصل إليه العلم في ميدان العمل	٥	٣
تدريب الكادر العامل في المشروع من قبل متخصص او ذو خبرة	١٤	٢
الاستفادة من خبرات المشاريع المشابهة	٢٩	١

يلاحظ في الجدول السابق أن النسبة الأعلى من أصحاب المشاريع تعمل على تطوير مشاريعها وزيادة خبرة العاملين فيها للوصول إلى أفضل منتج او خدمة وهو مطلب تنموي في ميدان العمل، وتبدو الرغبة في مجال التطوير واضحة في المشاريع الصناعية إذ تحتاج تلك المشاريع إلى التقنية في العمل والمكائن والمعدات المختلفة، فعلى صاحب العمل أن يعمل على الاستمرار بتطوير عمله ورفده بأحدث الأجهزة وتدريب العاملين عليها وإلا فان مشروعه يكون عرضة للخسارة إذ تشتد روح المنافسة بين تلك المشاريع في الإنتاج من حيث جودته وكميته، وكذلك الحال بالنسبة للمشاريع الخدمية والتجارية فان المنافسة هي الدافع الأكبر وراء الرغبة في التطوير، ومن بين ال ٣٨ صاحب مشروع أجابوا بأنهم يعملون على تطوير مشاريعهم أي بنسبة ٦٣،٤% كان أسلوبهم في تطوير عملهم هو الاستفادة والاطلاع على خبرات المشاريع المشابهة ثم تطبيقها في مشاريعهم، إذ حصلت تلك الطريقة على التسلسل المرتبي الأول وهذا ابسط طريق لهم ويؤكد ما ذكرناه من وجود المنافسة في العمل بين العاملين داخل المشروع وبين أصحاب المشاريع المتشابهة، تلاه تدريب الكادر من قبل متخصص او ذو خبرة وهذه الطريقة يمكن ملاحظتها في المشاريع الخدمية والصناعية إذ يستعان عادة بمن له خبرة طويلة في العمل في تدريب العاملين قليلي الخبرة كما يستعان

بذوي الخبرة في تعليم العاملين في المشاريع الصناعية. مثلا كيفية تشغيل او صيانة آلة او ماكنة إلى آخره، أما الاطلاع على احدث ما توصل إليه العلم فجاء بالتسلسل الأخير إذ أن هذا الاطلاع يحتاج إلى التواصل الاجتماعي مع العالم الخارجي عن طريق السفر او الانترنت وهذا غير متوفر لدى عينتنا.

ثانيا.فيما يتعلق بأختلالات التقنية و مدخلات ومخرجات العمل

جدول (٧) منشأ الأدوات و المواد العينية المستخدمة في المشروع*

نوع المشروع / المنشأ	تجاري		صناعي		خدمي	
	ك	%	ك	%	ك	%
محلي	٤	٢٠	٧	٤٦،٧	٩	٣٦
مستورد	٢٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٥	١٠٠

* لان المبحوثين أجابوا على أكثر من خيار لذا تم إلغاء حقل المجموع

في مجال التقنية والأدوات والمواد الداخلة في أي مشروع صناعي أم تجاري أم خدمي كان الاعتماد الأساس على المواد المستوردة سواء أكانت مكائن أم أدوات عمل أم مواد أولية داخلة في الإنتاج وبنسبة ١٠٠% يقابلها اعتماد جزئي على بعض الإنتاج المحلي كبعض أجزاء من ماكنة او بعض قطع الغيار التي يمكن أن تصنع حسب طلب الزبون من قبل عامل الخراطة (التورنا) وغالبا ما يكون المنتج المحلي اقل جودة وأغلى ثمنا لأنه يعتمد على خامات مستعملة أصلا ثم تعاد صناعتها من جديد، وهذا بالطبع يمثل خللا في مجال العمل إذ يواجه صاحب العمل صعوبات تتعلق باستيراد التقنية او تتعلق بالصيانة إلى آخره، مما يعطي انطباعا عن ضعف التنمية التقنية والصناعية في بلدنا فإذا كان هذا حال المشاريع الصغيرة فكيف هو حال المشاريع الكبيرة؟.

وبعد أن عرفنا أن معظم التقنية او الآلات الداخلة في عمل المشاريع الصغيرة مستوردة أردنا أن نعرف هل يعاني أصحاب المشاريع من مشكلات متعلقة بتلك التقنية أم لا وكانت إجابات أصحاب معظم المشاريع الصناعية والتجارية كما في الجدول(٨) بأنهم يعانون من وجود مشكلات، وبنسبة اقل تصل إلى نصف حجم العينة تقريبا بالنسبة لاصطحاب المشاريع الخدمية ووجود نسبة كبيرة كما في الجدول يعني خللا في عمل المشاريع، أما عن

أكثر المشكلات انتشارا فهي تأخير وصول التقنية او المواد، فعادة ما يتم استيراد تلك المواد من مناشئ مختلفة وتدخل إلى القطر عن طريق دول الجوار ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة اثر ذلك على وصول البضاعة، فقد تخضع لعمليات الفحص والشحن والتفريغ مثل استيراد السيارات او المواد الأولية الداخلة في عمل معامل الاجباس على سبيل المثال، وتأتي مشكلة الصعوبات المالية بالدرجة الثانية من التسلسل فالاستيراد يكون بكميات كبيرة عادة وتحتاج إلى رأس مال عالي، وتأتي عدم القدرة على تشغيل او صيانة تلك التقنية بالمرتبة الأخيرة، وهذه المشكلة تتواجد أكثر في المشاريع الصناعية إذ أن حداثة الآلات المستوردة تحتاج إلى خبرة متجددة في كيفية التعامل معها وتشغيلها وصيانتها، وعدم توفر تلك الخبرة تعد عائقا ومشكلة يعاني منها صاحب المشروع.

جدول (٨) مدى وجود مشكلات تتعلق بالتقنية او الآلات المستخدمة في العمل

نوع المشروع / وجود المشكلات	تجاري		صناعي		خدمي	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٩	٩٥	١٣	٨٦،٧	١٣	٥٢
لا	١	٥	٢	١٣،٣	١٢	٤٨
المجموع	٢٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٥	١٠٠

المشكلات	التكرار	التسلسل المرتبي
صعوبة مالية في عملية استيراد التقنية	٣٨	٢
تأخير في وصول التقنية او المواد	٤٤	١
لا أجد من يجيد تشغيل او صيانة تلك التقنية	٢٣	٣

ثالثا.فيما يتعلق بأختلالات الاستقرار الأمني والسياسي

جدول (٩) مدى التعرض لصعوبات تتعلق بالاستقرار الأمني والسياسي

نوع المشروع / التعرض للصعوبة	تجاري				صناعي				خدمي			
	دائما	أحيانا	لم أتعرض	*و.ر	دائما	أحيانا	لم أتعرض	و.ر	دائما	أحيانا	لم أتعرض	و.ر
تأخرك او تأخر العاملين في الوصول إلى العمل بسبب انقطاع الطرق وكثرة السيطرات	٥	١٥	–	٧٥	٤	١٠	١	٧٣،٣	٨	١٣	٤	٧٢
صعوبة وصول الزبائن إلى مكان العمل بسبب انقطاع الطرق وكثرة السيطرات	٩	٦	٥	٧٣،٣	٣	٧	٥	٦٢،٢	٤	١٧	٤	٦٦،٦
صعوبة توزيع المنتج او الحصول على المادة اللازمة للعمل بسبب انقطاع الطرق وكثرة السيطرات	–	٢	١٨	٣٦،٦	١٢	٣	–	٩٣،٣	٣	٦	١٦	٤٩،٣
تعرض بعض العاملين للاعتقال والمداهمات والتفتيش المستمر للمنطقة الصناعية	٤	٨	٨	٦٠	٣	٩	٣	٦٦،٦	٦	١٤	٥	٦٨

*** و.ر تعني الوزن الرياضي**

وفيما يتعلق بالاستقرار الأمني والسياسي اتضح أن ابرز صعوبة تكمن عند أصحاب المشاريع الصغيرة الصناعية متمثلة بصعوبة توزيع المنتج او الحصول على المواد اللازمة للعمل بسبب انقطاع الطرق وكثرة السيطرات، آذ حصلت على وزن رياضي بلغ ٩٣،٣ بينما حصلت تلك النقطة على أوطأ الأوزان في المشاريع الخدمية والتجارية والسبب في ذلك أن المشاريع الصناعية عبارة عن معامل إنتاجية لسلعة تنتج المادة بكميات كبيرة ثم تقوم بتوزيعها على الأسواق المنتشرة في المدينة او حتى إلى خارج حدود مدينة الموصل في بعض الأحيان أي إلى القرى والنواحي، وهذا التوزيع يكاد يكون يوميا مما يضطرهم إلى كثرة التعامل مع الشارع الذي يُقطع فجأة او بصورة مستمرة مما يضطر السائق إلى تغيير الطريق في أحيان او لا يستطيع الوصول في أحيان أخرى مما يربك العمل ويرفع تكاليف الإنتاج وهذا خلل تنموي، أما المشاريع الأخرى فلا تمتلك هذه الخصوصية في العمل لذا لا تظهر عندها تلك

الصعوبة واضحة، أما الصعوبات الأخرى من تأخر وصول العاملين او الزبـــائن او التعـــرض للاعتقال والمداهمة فهي صعوبات موجودة عند أنواع المشاريع الثلاثـــة وبـــأوزان رياضـــية متقاربة يمكن ملاحظتها من الجدول (٩).

رابعاـقيما يتعلق بأختلالات البنية التحتية ووسائل النقل

جدول (١٠) الخدمات غير المتوفرة للمشاريع

نوع المشروع / عدم توفر الخدمة	تجاري		صناعي		خدمي	
	ك	تسلسل مرتبي	ك	تسلسل مرتبي	ك	تسلسل مرتبي
أنابيب مياه صالحة للشرب	–	–	–	–	–	–
أنابيب للصرف الصحي	–	–	–	–	٤	٣
كهرباء وطني مستمر طـــول فترة العمل	–	–	–	–	–	–
خدمات بلدية لرفع النفايات	٥	١	١١	٢	١٨	٢
وقود كاف من غاز او نفط	٣	٢	١٥	١	٢١	١

وفيما يتعلق بالاختلالات المتعلقة بالبنية التحتية المتمثلة بتوفر المياه الصالحة للشرب وتوفر الكهرباء الوطني لم نلحظ وجود أي خلل ، إذ تتوفر المياه النقية كما يتوفر الكهربـــاء الوطني بصورة مستمرة منذ الصباح حتى الثالثة عصرا وبعدها يمكن الاعتماد على المولـــدات الأهلية، بينما ظهر لنا خلل واضح في خدمات البلدية المتعلقة برفع النفايات إذ يعاني أصـــحاب المشاريع من قلة تواجد سيارات رفع النفايات على الرغم من كثرة مخلفات تلك المنطقة، رغم انه من الضروري أن تجرى عمليات معينة على بعض المخلفات قبل رميهـــا مثـــل الـــشحوم والزيوت الداخلة في عمل بعض المشاريع الخدمية لكي لا تؤدي إلى تلوث البيئة، كما انه مـــن الضروري أن تقوم الدولة بتوفير ما تحتاجه المشاريع وخاصة الصناعية والخدمية من وقـــود

كالنفط او الغاز وهذا الأمر غير متوفر إذ يقوم أصحاب المشاريع بشراء ما يحتاجوه بأسعار تجارية.

جدول (١١) مدى وجود مشاكل في النقل

نوع المشروع / وجود مشاكل النقل	تجاري		صناعي		خدمي	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٩	٤٥	١٤	٩٣،٣	٨	٣٢
لا	١١	٥٥	١	٦،٧	١٧	٦٨
المجموع	٢٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٥	١٠٠

نوع المشكلة	التكرار	تسلسل مرتبي
صعوبة الحصول على وسيلة نقل مناسبة	٦	٣
ارتفاع تكاليف النقل	١٦	٢
تأخير في عملية النقل	٢٥	١

أن لموضوع النقل أهميته في عمل المشاريع وذلك للحاجة إليه في نقل المنتجات والمواد الأولية والآلات وما شابه، وأي مشكلة في عملية النقل تعد خللا في العمل، ومن ملاحظة الجدول (١١) ظهر إن هناك خللا واضحا في النقل وبخاصة في المشاريع الصناعية التي تكون في حاجة متواصلة إلى وسائل النقل الصغيرة والكبيرة (سيارات الحمل والشاحنات) من والى مصانعهم، إذ بلغت نسبة من يعاني منهم من مشاكل النقل ٩٣% واكبر مشكلة تواجه أصحاب المشاريع المختلفة هي مشكلة التأخير في عملية النقل، فأزدحام الطرق ووجود السيطرات وغلق الطرق أمام الشاحنات وعدم السماح لهم بالسير إلا بعد الساعة الثانية ظهرا من أسباب ذلك، هذه المشكلة دفعت بالسواق إلى رفع أجرتهم مما ولد مشكلة ارتفاع أجرة النقل عند أصحاب المشاريع، أما المشكلة الأخيرة في التسلسل هي صعوبة الحصول على وسيلة نقل مناسبة.

خامساً فيما يتعلق بأختلالات الرقابة والتشريعات

جدول (١٢) الجهة الرقابية التي تزور المشروع

نوع المشروع / الجهة الرقابية	تجاري		صناعي		خدمي	
	ك	ت.م	ك	ت.م	ك	ت.م
دائرة صحة نينوى	–	–	١٥	١	١٦	٢
مديرية بيئة نينوى	–	–	١٠	٣	١٩	١
بلدية الموصل	٦	١	١١	٢	١٥	٣

تظهر أهمية الرقابة في كونها تشخص الخلل الموجود في العمل وتعمل على ازالته، وبالنسبة للجهات الرقابية التي لها علاقة بالمشاريع هي دائرة صحة نينوى ومديرية بيئة نينوى وبلدية الموصل، ويبدو أن المشاريع الصناعية هي صاحبة النصيب الأكبر من الرقابة وبالدرجة الأولى من دائرة صحة نينوى (قسم الرقابة الصحية) هذا القسم مسؤول عن زيارة المشاريع الصناعية وخاصة الغذائية منها والمطاعم، إذ تقوم بفحص المنتج دوريا للتأكد من سلامته وفحص العمال والتأكد من ارتدائهم لزي العمل المناسب كما تمنح الإجازة الصحية، أما مديرية بيئة نينوى فهي المسؤولة عن منح موافقات لإنشاء المشاريع في المواقع المختلفة وهل هي ملائمة للبيئة آم لا وتضع شروط للمحافظة على البيئة يجب مراعاتها، فضلا عن دور دائرة التنمية الصناعية في بغداد التي تمنح شهادات التأسيس، أما دور بلدية الموصل فيكمن في أن اغلب الأراضي التي تقام عليها المشاريع هي ملك للدولة ممثلة بالبلدية التي تمنح الأراضي إلى أصحاب المشاريع عن طريق تأجيرها لهم بعقد طويل الأجل ودورها الرقابي يتمثل في توجيه الإنذارات في حالة عدم دفع بدلات الإيجار المستحقة، أما العقوبات التي توجهها الأجهزة الرقابية إلى المشاريع المخالفة فتتراوح بين الغرامة التي قد تصل إلى مائة مليون حسب مقابلة أجريت مع احد موظفي مديرية بيئة نينوى او توجيه الإنذارات او غلق المشاريع في حال تكرار المخالفة.

سادساـ فيما يتعلق بأختلالات التمويل

جدول (١٣) مدى الاستفادة من القروض المصرفية

نوع المشروع / الاستفادة من القروض	تجاري		صناعي		خدمي	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١	٥	٣	٢٠	١	٤
لا	١٩	٩٥	١٢	٨٠	٢٤	٩٦
المجموع	٢٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٢٥	١٠٠

أسباب عدم الاستفادة	التكرار	تسلسل مرتبي
لدي قدرة شخصية على تمويل مشروعي	٢٣	٣
مبلغ الفائدة المطلوب كبير	٤٥	٢
لا أتعامل مع المصارف الربوية	٥٥	١
صعوبة الإجراءات المصرفية	١٦	٤
المبلغ الذي يعطيه المصرف غير كاف	٧	٥

لرأس المال أهمية في نجاح او فشل المشروع أيا كان نوعه لهذا من واجب الدولة أن تقوم بدعم أصحاب المشاريع الصغيرة برأس مال كاف يكون معينا لهم على بدأ مشاريعهم وهو مطلب تنموي، وبالفعل قامت الدولة بتقديم عروض عبر البنوك بصيغة قروض تعطى لأصحاب المشاريع، إلا أن نسبة الاستفادة منها ضئيل جدا إذ لا يتجاوز عدد المستفيدين ٥ من ٦٠ صاحب مشروع رغم الحاجة الماسة إلى رأس المال لتنمية المشاريع، وأهم سبب في امتناع هؤلاء من اخذ مبلغ القرض هو أن البنوك المانحة للقروض هي بنوك تتعامل بالفائدة أي تضع لها نسبة من الأرباح والتعامل بالفائدة محرم في ديننا الإسلامي فضلا عن ارتفاع نسبة الفائدة الذي اعتبر سببا تاليا في التسلسل، كما أن الإجراءات المصرفية للحصول على القرض فيها بعض الصعوبة إذ تحتاج إلى كفالة عقار او ماشابه، مما شكل خللا تنمويا لعمل المشاريع.

استنتاجات البحث

تعاني مشاريعنا الصغيرة من جملة من الاختلالات في عملها مما يؤثر على نجاحها سلبا ويعيق تقدمها وتطورها وبالتالي يعيق تحقيق التنمية المنشودة في مجال العمل، وفيما يلي بيان ابرز الاختلالات التي تعاني منها المشاريع الصغيرة في المنطقة الصناعية/ الجانب الأيسر من مدينة الموصل أنموذجا

١–انخفاض نسبة الأيدي العاملة التي تمتلك قدرا كافيا من التعليم وخاصة في المشاريع الصناعية والخدمية.

٢– انخفاض نسبة الأيدي العاملة التي تمتلك تخصصا فنيا او علميا في مجال العمل لجميع المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية.

٣–نسبة قليلة من أصحاب المشاريع تعاني من عدم كفاية الأيدي العاملة والسبب الأكثر انتشارا لذلك هو انتظام العاملين في الدراسة عند حلول الموسم الدراسي الجديد.

٤– نسبة قليلة من أصحاب المشاريع تعاني من وجود علاقات عدائية بين العاملين في مشاريعها، إذ العلاقات التعاونية والتنافسية هي السائدة.

٥–وجود نسبة من أصحاب المشاريع لا يعملون على تطوير خبراتهم وخبرات العاملين في مشاريعهم، تتدرج النسبة في ارتفاعها إذ تبلغ أعلاها عند أصحاب المشاريع التجارية، ثم الخدمية ثم الصناعية التي على العكس تبذل جهدا في تطوير خبرتها.

٦–الاعتماد الكلي للمشاريع بأنواعها الصناعية والتجارية والخدمية على المادة الأولية والتقنية والبضاعة المستوردة وعدم الاعتماد على الإنتاج المحلي.

٧– معاناة معظم المشاريع التجارية والصناعية التي تعتمد على المادة المستوردة من تأخير الوصول.

٨–يعاني أصحاب المشاريع من صعوبة توزيع المنتج او الحصول على المادة الأولية، وتظهر هذه المعاناة بوضوح عند أصحاب المشاريع الصناعية وذلك بسبب انقطاع الطرق وكثرة السيطرات.

٩-تعاني المشاريع الصغيرة بأنواعها الثلاثة من قلة توفر الخدمات البلدية لرفع النفايات التي هي من ضمن خدمات البنية التحتية.

١٠- لا يتوفر لدى المشاريع الثلاثة الوقود(غاز، نفط) مدعوم من قبل الدولة بل يعتمدون على السوق التجارية

١١-يعاني أصحاب المشاريع الصناعية بالأخص من مشكلة النقل من حيث تأخيره وارتفاع كلفته.

١٢- ضعف دور الدولة في تقديم تسهيلات مالية لغرض إنشاء او تطوير المشاريع على اختلاف أنواعها واعتماد الدولة على القروض ذات الفائدة المرفوضة من قبل معظم الناس.

التوصيات والمقترحات

١- ضرورة قيام الدولة بتقديم تسهيلات مادية وغير مادية الى فئة الفنيين وخريجي المدارس المهنية عند رغبتهم بإقامة مشاريع للاستفادة من تعليمهم وخبرتهم وتخصصهم في العمل.

٢- العمل على رفع الفائدة من القروض المصرفية وتقليل الروتين المصاحب لها لكي يتمكن صاحب المشروع من الاستفادة الفعلية من القروض.

٣- عدم تقييد سيارات النقل بالسير في أوقات محددة بل السماح لهم بالسير حسب ظروف العمل والوقت الملائم لصاحب المشروع.

٤- ضرورة قيام وزارة النفط بدعم المشاريع بما يحتاجوه من الوقود بأسعار مدعومة أسوة بأصحاب المولدات

٥- ضرورة قيام بلدية الموصل بالاهتمام بالجانب الجمالي والصحي في المنطقة الصناعية بالعمل على الرفع اليومي للنفايات وتنظيف الشوارع العامة والفرعية.

٦- العمل على إيجاد جهة منسقة تعمل على تنسيق العمل بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بحيث توفر المشاريع الصغيرة ما تحتاجه المشاريع الأكبر وهذا يؤدي إلى تقليل الجهد والكلفة.

٧– حماية المنتجات المحلية من الإنتاج المستورد من خلال وضع تعرفة كمركية مرتفعة ووضع رقابة صارمة على المنتجات والمواد الداخلة في مدى مطابقتها للمواصفات العالمية مع تشجيع وتطوير الإنتاج المحلي.

الهوامش

الخبراء

* **خليل محمد الخالدي/ أستاذ/ قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة الموصل**
  عبد الفتاح محمد فتحي/ أستاذ مساعد/ قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة الموصل
  حارث حازم أيوب/ أستاذ مساعد/ قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة الموصل
  إيمان عبد الوهاب موسى/ مدرس/ قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة الموصل

(١) نبيل جعفر عبد الرضا، المشاريع الصغيرة في العراق
www.ahewar.org/debat/showw.art.asp?aid=307005

(٢) محمد محفوظ، "العمل الأهلي والتنمية الثقافية رؤية في المهام والآفاق"، مجلة الكلمة، عدد٢، بيروت، ١٩٩٤، ص١١.

(٣) نور يحي يوسف. الاختلالات في التنظيم الاجتماعي للمجتمع العراقي، دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل، رسالة ماجستير في علم الاجتماع غير منشورة، كلية الآداب/ جامعة الموصل،٢٠١١، ص٧.

(٤) حمدان رمضان محمد خليل، المشكلات الاجتماعية للعمال في المجال الصناعي، دراسة ميدانية في مدينة الموصل، رسالة ماجستير في علم الاجتماع غير منشورة، كلية الآداب/ جامعة الموصل. ١٩٩٩، ص١٧.

(٥) سيد كاسب وجمال كمال الدين، المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة/ جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص٧.

(٦) ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، ط٤، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ١٥.

(٧) نبيل جعفر عبد الرضا، المشاريع الصغيرة في العراق، مصدر سابق.

(٨) ماجد بدر، "دور الصناعة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأردني"، مجلة العمل، عدد٣٧، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، الأردن، ١٩٨٧، ص٣٧.

(٩) نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سابق.

(١٠) محمد صالح ربيع العجيلي، جغرافية المدن ، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٠، ص٩١.

(١١) محمد محمود إبراهيم الدين، المستعمرات الصناعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٣، ص٩.

(12) OMAR BAGOUR, 'Work Papers Topics and Recommendations of the Fourth Saudi_Businessmen Conference',_Journal of King Abdulaziz University : Economics and. Administration Volume: 2 Issue: 1,1989 Pages: 331

نقلا عن المكتبة الافتراضية العراقية على الموقعwww.ivsl.org

(١٣) صباح احمد النجار، "ظاهرة التغيب في المنطقة الصناعية، دراسة ميدانية في مصانع السمنت في نينوى"، مجلة آداب الرافدين، عدد٣١، كلية الآداب/ جامعة الموصل، كانون الأول ١٩٩٨، ص٣٥٨.

(١٤) سوق العمل الخليجي ٢٠١١/٨/١٢ www.alanba.com.kw/ar/kuait-news/402411

(١٥) منذر المصري، التطور التكنولوجي والاحتياجات التدريبية، مجلة العمل، عدد٣٧، وزارة العمل والشؤون للاجتماعية، الأردن، ١٩٨٧،ص٤٣.

(١٦) سوق العمل الخليجي، مصدر سابق.

(١٧) محمد عثمان نجاتي، "التدريب الصناعي"، مجلة كلية الآداب، ج٢، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٢، ص١١٩-١٢٢.

(١٨) ربحي محمد الحسن، " العلاقات الإنسانية في العمل"، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد١، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة الكويت، نيسان ١٩٧٦، ص٢٤.

(١٩) فايز المجالي،" اثر بيئة العمل الاجتماعية على الرضا عن العمل"، مجلة مؤته، عدد ٨، مج١٤، الاردن، ١٩٩٩، ص٢١١،٢٠٨.

(٢٠) بثينة سعد، "التصادم الثقافي في العمل الصناعي"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد١١، جامعة منتوري/ قسنطينة، ١٩٩٩، ص١١٣.

(٢١) الطاهر جغيم،"بعض أساليب التنظيم والتسيير ومشكلاته في المؤسسة الصناعية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد١٢، جامعة منتوري/ قسنطينة،١٩٩٢، ص٤٨.

(٢٢) حسين الدبوس، الصناعات العراقية والتحديات الراهنة٢٠٠٩/١٢/٨

www.shafaaq.com/sh2/index.php/..../8541

(٢٣) محمد مصطفى محمود القدرة، اثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة/ الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٧، ص ١٣٥ Library.iugaza.edu.ps/thesis73700pdf

(٢٤) المنطقة الصناعية ar.wikipedia.org/wki

(٢٥) نجلة يونس محمد و بثينة لقمان احمد، " النقل وأثره في مستوى الخدمة المقدمة للوكلاء"، مجلة تنمية الرافدين، عدد٧٢، مج٢٥، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص٣٠.

(٢٦) هاشم عبود الموسوي و توفيق عناد الجبوري، مقومات بيئة المدن الصناعية الجديدة في العراق ٢٠١١ /١/١٢ www.tellskuf.com/index.php?option=com_comtent

(٢٧) صالح فارس الطراونة، "تفتيش العمل"، مجلة العمل، عدد٣٧، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الأردن، ١٩٨٧، ص٥٢–٥٤.
(٢٨) هاشم عبود الموسوي، مصدر سابق.
(٢٩) مفيد الشامي و ختام أبو عطية، " عمالة الأطفال في فلسطين، دراسة تحليلية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مج١٦، نابلس/ فلسطين، حزيران ٢٠٠٢، ص١٥٢.
(٣٠) سارة علي، عمالة الأطفال في العراق ٢٠١٠/٤/١٩ Almoslim.net/node127041
(٣١) خالد الطائي، العراق يتخذ خطوات للحد من عمالة الأطفال ٢٠١٣/٦/٢٨
Mawtami-al-shorfa.com
(٣٢) ماجدة العطية، مصدر سابق، ص٢٠١–٢٠٥.
(٣٣) محمد مصطفى محمود القدرة، مصدر سابق، ص٢١.
(٣٤) نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سابق.
(٣٥) المصدر نفسه.
(٣٦) محمد صالح ربيع العجيلي، مصدر سابق، ص١١٠.